«داعش» والأزمة السورية .. فرصة للحل

خليل حسين

في الذكرى الثالثة عشرة لأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة، وعلى قاعدة «رب صدفة خير من ألف ميعاد»، أطلق الرئيس الأمريكي استراتيجيته لمواجهة الإرهاب، في وقت يمر فيه العالم بمرحلة تشكل نظام عالمي- إقليمي غير واضح المعالم بدقة . وعلى الرغم من الترويج الإعلامي الهائل الذي سبق الإعلان، جاءت مواصفات المواجهة وأدواتها وأساليبها ووسائلها عادية جدا، ولا تعبر عن المستوى المفروض الذي فرضه الإرهاب الداعشي ليس في الشرق الأوسط وحده، وإنما في العالم بأسره . ما يطرح جملة من الأسئلة من بينها، جدية المواجهة وإمكانيات النجاح، وحتى مصلحة الفاعل الأبرز الذي يديره، وبالتالي جدية الاستنتاج عما إذا كان مجمل عملية المواجهة هو مكافحة أم احتواء لإرهاب لم يسبق للبشرية أن واجهت مثله .

ففي الأدوات والوسائل، ومن خلال الحراك السياسي والإعلامي الذي تقوده الأطراف الفاعلة في المشروع، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، يبدو أن استبعاد أطراف من التحالف الإقليمي - الدولي، كروسيا وإيران وسوريا وغيرها، أمر يشي بربط ووصل بين مواجهة الإرهاب وملفات دولية وإقليمية ساخنة، كالأزمة الأوكرانية لروسيا، والبرنامج النووي لإيران، ومجمل تفاعلات الأزمة السورية وتداعياتها الفرعية بدءا من العراق وصولا إلى لبنان، مرورا في غير بلد عربي معني بطريقة أو بأخرى بما يحصل من تطورات في المنطقة . وإذا كانت مجمل الدول المستثناة لها مصلحة في المشاركة في الجهد الدولي المفترض، فإن عوامل الشد والجذب في ملفاتها المطروحة في إطار سلة الحلول الممكنة، لا تجعل منها فاعلاً يفرض وجوده في الاستراتيجية الأمريكية حتى الآن، ومن وجهة النظر الأمريكية عليها أن تقدم تنازلات متصلة بملفاتها لكي تكون جزءا غير مستثنى من المواجهة، بصرف النظر عن موقعها أو وزنها في الجهود المطلوبة .

إضافة إلى ذلك، وفي إطار الدول المشاركة في جهود المواجهة، وان اتسمت بطابع القبول المغلف بالخجل السياسي، إذا جاز التعبير، فهو أمر محير من الوجهة السياسية والعملية . فعلى سبيل المثال ثمة دول لها أوضاع داخلية وارتباطات إقليمية خاصة، جعلت من هذه الدول، وكأنها أوقفت في هذا المشروع على رجل سياسية واحدة، إما بقرار ذاتي في محاولة للاستفادة الخاصة المحتملة في ملفات متصلة، وإما بقرار من الفاعل الأساسي في المواجهة لأهداف إستراتيجية لاحقة، وبالتالي ثمة تصنيف واضح في نوعية الدول المدعوة أو المستثناة، الأمر الذي يضعف مجمل العملية ويضعها في أطر أقل من المستوى المطلوب .

أما لجهة مضمون الوسائل المعلنة للمواجهة ، فتبدو من وجهة النظر العملية غير كافية بالمقارنة مع أحجام الأعمال الإرهابية للفئات الموجهة إليها، أو لجهة الجغرافيا السياسية التي تعمل في إطارها . فالوسيلة المقترحة حتى لا تعدو ضربات جوية محددة الموقع والأهداف، مع إمكانية توسيعها لمناطق أخرى، وتمثل عمليات موضعية يحاول القيّمون عليها إبرازها كعمليات نوعية، إنما هي في الشكل والمضمون نوع من رسم خطوط حمر، ينبغي عدم تجاوزها، كما حصل مثلا في الضربات الجوية التي تلقتها داعش عند اقترابها من حدود إقليم كوردستان العراق .

وفي أي حال من الأحوال، تبدو الاستراتيجية الأمريكية المعلنة حتى الآن، تكتيكا مرحليا وظرفيا، ليس بمقدورها معالجة كارثة إنسانية عالمية بهذا الحجم . فهي تقصر المعالجة على ظرف بعينه دون مواجهة المشكلة الأساسية وتداعياتها المستقبلية، وما زالت تنظر إلى الكارثة من زاوية استثمارية في السياسة والأمن والاقتصاد، وهي الصورة النمطية التي كرستها في محاولات سابقة، بدءاً من أحداث 11 سبتمبر 2001 وليس انتهاءً بما يحدث الآن .

ثمة محطات تاريخية فارقة، أجبرت الولايات المتحدة على التدخل لتبديل موازين قوى إقليمية ودولية، جلها كانت موجهة لمصالحها وعلى أرضها . بدءا بالأسباب التي أجبرتها على دخول الحرب العالمية الأولى والثانية، مرورا بتداعيات سقوط الاتحاد السوفييتي، واحتلال أفغانستان بعد 11 سبتمبر/أيلول، وصولا إلى احتلال العراق 2003 وما يجري حاليا في المنطقة . وفي معظم هذه الحالات، كان الإرهاب بمختلف أشكاله وصوره مدخلا لتعاطي واشنطن مع هذه الكوارث البشرية، فهل ثمة أسباب أخرى ينبغي توفرها لتجعل من الولايات المتحدة أكثر جدية في التعاطي مع هذه الكوارث الإرهابية؟ يبدو أن الأمر كذلك من وجهة النظر الأمريكية، باعتبار أن السلوك الأمريكي هو مجرد احتواء لتداعيات إرهابية، لم تصل إلى مستوى المكافحة والقضاء عليها، وهنا تكمن المصيبة الكبرى التي ستمتد وتتوسع في غير اتجاه، إذا ظلت هذه العقلية في المعالجة هي التي تحكم سلوك وعقل الفاعلين في النظام العالمي .

عن «الخليج» الإماراتية

مستقبل حزب نداء تونس في الانتخابات القادمة

آن وولف

مع اشتداد الخلافات الداخلية العميقة التي يشهدها حزب نداء تونس، المنافس القوي لحزب النهضة، بسبب الصراع الأيديولوجي بين أعضائه، تثار تساؤلات حول المستقبل السياسي للحزب، لا سيما مع قرب موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية التونسية المقرر إجراؤها أواخر شهري أكتوبر ونوفمبر المقبلين.

وفي محاولة للتعرف على أسباب تأسيس الحزب، وحقيقة التوترات الداخلية التي يشهدها حزب نداء تونس، ومدى تأثيرها في المكاسب التي يمكن أن يحصدها في الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة، ومستقبله السياسي، نشر موقع معهد الشرق الأوسط «MEI» تحليلا في يوليو 2014 بعنوان «مستقبل حزب نداء تونس»، للباحثة آن وولف، المتخصصة في الشئون التونسية.

دوافع تأسيس الحزب

ذكرت الباحثة أن حزب نداء تونس، الذي يترأسه رئيس الوزراء الأسبق، الباجي قائد السبسي، طرح نفسه كبديل لحزب النهضة الإسلامي، منذ أن تم تأسيسه رسميا في يوليو 2012. وقد استمال الحزب مجموعة واسعة من ذوي التوجهات الأيديولوجية المختلفة، بما فيها حركة الدستوريين الأحرار، والاتحادات التجارية، واليساريون والمستقلون، بالإضافة إلى الأعضاء السابقين في حزب زين العابدين بن علي «التجمع الدستوري الديمقراطي».

وعلى الرغم من الاختلافات الأيديولوجية بين الأعضاء، فإنهم اتفقوا على التوحد ليكونوا بمثابة جبهة مضادة للإسلاميين، لمواجهة التحديات التي تواجهها البلاد، والتي تتمثل في الركود الاقتصادي، والتأخر في صياغة الدستور، وأعمال العنف التابعة من دوافع دينية.

خلافات متصاعدة

أوضحت الباحثة أن التوترات الداخلية داخل حزب نداء تونس أدت إلى تكهن وسائل الإعلام في منتصف يوليو 2014 بقرب استقالة أمين عام الحزب، الطيب البكوش، وذلك بسبب الخلاف حول تحديد موعد المؤتمر التأسيسي الأول للحزب قبل أو بعد الانتخابات، والذي من المفترض أن يقرره الهياكل القيادية بالحزب واللجنة التنفيذية.

وبسبب الخلافات القائمة، أشارت الباحثة إلى اتفاق السبسي مع رضا بلحاج، والطيب البكوش - كرموز للعديد من المستقلين واليساريين والاتحادات التجارية - على تأجيل عقد المؤتمر إلى يونيو 2015 من أجل الاستعداد لتنظيم هذا الحدث المهم في الوقت المناسب. وعلى الرغم من ذلك، فإن الأجواء لا تزال متوترة داخل الحزب، في ظل معارضة بعض الأعضاء انضمام أعضاء حزب بن علي السابق كأعضاء في الحزب.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل زادت الخلافات الأيديولوجية بين الأعضاء، وفي ذلك أشارت الباحثة إلى تصريح الطيب البكوش، نائب حزب نداء تونس، الذي قال «إنني لا أتوقع استمرار الحزب في تشكيله الحالي حتى الانتخابات، وعلى الجميع أن يدرك أن برامج الجناحين الرئيسيين في الحزب متعارضة، وليس من مصلحتنا العمل معا».

ولمحت الباحثة إلى أن الأزمة داخل الحزب أثرت سلبا في مشاركة الاتحاد من أجل تونس، الذي تأسس في فبراير 2013 ، ويجمع بين العديد من الأحزاب العلمانية تحت مظلة واحدة، في ظل الهيمنة المتزايدة للدستوريين، بمن فيهم أعضاء حزب التجمع الدستوري السابق داخل الحزب.

ففي يونيو 2014، وصف سمير الطيب، المتحدث باسم حزب المسار الديمقراطي الاجتماعي، الاتحاد من أجل تونس بـ«المنهار» بسبب الأزمة داخل حزب نداء تونس، وقال إنه موجود كاسم فقط. وتزايدت الخلافات في الشهر الماضي، عندما قرر حزب نداء تونس أن يخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة منفصلا، بدلا من أن يكون جزءا من قائمة الائتلاف، لأنه يحظى بالكثير من دعم الناخبين أكثر من شركائه في الائتلاف.

وانتقدت الباحثة والعديد من أعضاء حزب نداء تونس، خاصة اليساريين والمستقلين، قرار الحزب عدم خوض الانتخابات كجزء من قائمة ائتلاف الاتحاد من أجل تونس، موضحين أنه حتى الأحزاب التي لديها دعم ناخبين أقل - مثل حزب المسار- لديها العديد من الشخصيات التي تحظى بالاحترام، وستكون إضافة على القوائم المشتركة.

هل يستطيع الحزب التوحد؟

طرحت الباحثة تساؤلاً حول قدرة أعضاء حزب «نداء تونس» على التوحد والاتفاق على مبادئ أساسية لتكون عاملا لكسب ثقة الناخبين مع قرب الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقرر إجراؤها في أكتوبر ونوفمبر من العام الجاري.

وفي سياق متصل، أشارت الباحثة إلى القاعدة الشعبية التي يحظى بها الحزب، حيث حصل في نتائج استطلاع الرأي- الذي أجري في أبريل 2014 حول نيات تصويت الناخبين التونسيين في الانتخابات البرلمانية القادمة- على نسبة 20 في المئة، وجاء في المركز الثاني حزب النهضة بنسبة 14 في المئة.

وبناء على تلك النتائج، تساءلت الباحثة: هل ستؤثر الخلافات القائمة بين قيادات الحزب في مكاسبه الانتخابية، رغم قاعدته الشعبية؟، مشيرة إلى أنه ربما تكون أصوات الناخبين المقيدين، رغم قلة عددهم، لمصلحة الإسلاميين، بسبب ما أظهره نداء تونس أخيرا من بوادر تكرار العديد من أخطاء الأحزاب العلمانية في البرلمان، مما يهدد شعبيته.

لفتت الباحثة إلى أن الطموحات السياسية للسبسي، بما فيها الحملة الرئاسية، عززت التوترات الداخلية في الحزب، في ظل انشغاله خلال الأسابيع الأخيرة بالحملة الانتخابية أكثر من الاهتمام بشئون الحزب.

وأشارت إلى أنه في حال إذا ما انتخب السبسي كرئيس، فإن الحزب سيتأثر بشكل كبير للغاية، ودللت على ذلك بالإشارة إلى نموذج حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، والذي كان يضم تيارات أيديولوجية متنوعة، وله زعيم واحد قوي، ولكنه انهار تقريباً، عندما أصبح المنصف المرزوقي رئيسا، واضطر لوقف جميع مسئولياته الحزبية، كما كان حزب المؤتمر من أجل الجمهورية هو أكبر حزب شهد عددا من الاستقالات في البرلمان.

ويتوقع معظم المحللين في الوقت الحالي أن المرشح الرئاسي للنهضة سيكون له فرصة أكبر من فرص انتخاب السبسي، نظرا للدعم الشعبي للرئيس الإسلامي. وأشارت الباحثة إلى أنه لا يمكن للسبسي ضمان حصوله على أصوات التونسيين العلمانيين، الذين يشعرون بأن مطالب الثورة لم تتحقق، بعدما أدان السبسي أخيرا لجنة تقصي الحقائق التونسية، المكلفة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، فضلاً عن رفض الكثيرين لاقتراح السبسي تأجيل الانتخابات، لأن من شأنه انتهاك الدستور.

مستقبل تحالف النهضة مع نداء تونس؟

تطرقت الباحثة إلى المخاوف التي أبداها بعض أعضاء حزب نداء تونس أخيرا من الاتفاق السري بين كبار قادة النهضة ونداء تونس، الذين يعتقدون أن الحكومة الائتلافية ممكنة عمليا. ويرون أن التحالف - في مرحلة ما بعد الانتخابات- سيكون في مصلحة الإسلاميين أكثر منه في مصلحة حزب نداء تونس.

وعارض الكثير من أعضاء حزب النهضة الصعود الأخير لحزب نداء تونس، لأنهم يرونه عودة لأنصار حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، الذي كان معروفا باضطهاد الإسلاميين، مشيرين إلى أن الحزب ربما يتبنى سياسات وقرارات ضد مبادئه الخاصة تحت الضغط. فعلى سبيل المثال، صوت الحزب ضد قانون منع الأعضاء السابقين لحزب بن علي من الترشح للانتخابات، الأمر الذي عرض الحزب لانتقادات شديدة من أعضائه.

وتوقعت الباحثة استقالة الكثير من الأعضاء الذين انضموا إلى الحزب لرفضهم الإسلاميين بالأساس، في حالة عقد تحالف مع حزب النهضة، حيث يعتمد نداء تونس دائما على تعريف نفسه بأنه معارض للإسلاميين.

وطرحت الباحثة هذا التساؤل بسبب التحديات الكبيرة التي سيواجهها الحزب في الشهور المقبلة، لذلك فإن قدرته على الحكم، وتقديم حلول للمشاكل الرئيسية للفترة الانتقالية في تونس، في ظل الركود الاقتصادي، وارتفاع أعمال العنف ذات الدوافع الدينية، لا تزال محل شك.

وذكرت الباحثة أن الأولويات العامة للحزب، التي تم الاتفاق عليها، تتمثل في الاستجابة لمطالب الثورة، ودمج المناطق الداخلية المهمشة في الاقتصاد، موضحة أن تحقيق ذلك ليس بالأمر اليسير على أعضاء الحزب، بسبب الاختلافات الأيديولوجية بينهم، لذلك فإنه من الصعب الاتفاق على سياسات حقيقية لتحقيق ذلك.

ولمحت الباحثة إلى أن المعضلة الرئيسية للحزب هي أن المسئوليات الداخلية للحزب لم يتم الاتفاق عليها بشكل ديمقراطي، لذلك فإن القرارات ليست خاضعة للمساءلة، في ظل قيام حافظ السبسي -نجل الباجي قائد السبسي- بمهام الهياكل الداخلية للحزب، على الرغم من عدم خبرته في هذا الشأن. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من كبار القادة لديهم علاقات وثيقة مع قادة قطاع الأعمال، وربما يكونون أقل ميلا لإجراء إصلاحات ضد مصالحهم.

وإجمالا للقول، شككت الباحثة في ثقة بعض قادة حزب نداء تونس في القاعدة الشعبية للحزب بأنها في غير محلها، حيث لم يقرر العديد من الناخبين من ينتخبون بعد. كما أن المعارك الداخلية، والفشل التدريجي للاتحاد من أجل تونس، أسهما في انخفاض شعبية الحزب، مشيرة إلى ضعف أداء الأحزاب العلمانية في الانتخابات الأخيرة، بسبب فشلها في تشكيل تحالفات وائتلافات قوية لاعتقادها الخاطئ بأن لديها قاعدة شعبية قوية.

وأوضحت أنه إذا كان لدى قادة الحزب رغبة حقيقية في معالجة التحديات الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية في تونس، فإنه ينبغي البحث عن حلول فعلية للتناقضات الداخلية، وإدارة شئون الحزب بشكل ديمقراطي.

عن مجلة «السياسة الدولية»